

رأي اقتصادي

زيادة رؤوس أموال البنوك.. وسيلة أم هدف؟

شهد القطاع المصرفي اليمني في السنوات الأخيرة تطورات عدة تصب في سياق تعزيز القطاع وتأهيله لواجهة التحديات المستقبلية والاضطلاع بالدور المطلوب منه في تمويل الاقتصاد الوطني اليمني واسهامه في تقوية مركزه المالي والتسويقي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وابرز هذه التطورات تتمثل بزيادة رؤوس أموال المصادر الجديدة إلى القطاع المصرفي وبدخول بعض المصادر الجديدة في مجال العمل المصرفي قبل المستثمرين الصيغة في حال الاستثمار عادة فارقة في باقة الخدمات التي توفرها المصادر اليمنية حالياً بحيث يمكن القول إنها تعكس إلى حد كبير تطور القطاع المصرفي اليمني برمتنه وقدرته على تعزيز أدوات استئنافية تقابل الطلب المتنامي لدى مختلف شرائح الرأي العام وكذا تشكل هذه التطورات منبراً للتحولات التي تشهدها القطاعات التنموية والمنشآت والمدنية من حيث واقعها ومكانتها في خريطة القطاع وبنيتها ومكانتها في الاقتصاد ككل بهدف تشجيع رئيسي إلى تعمير رؤوس أموال المصادر الرئيسية منها لتتحقق منها من أداء دورها على مستوى التوظيفات الكبرى والنشاط الاستثماري وأضافة إلى تقوية النشاط المصرفي وتعزيز قدراتها وتحقيق المكاسب من المنافسة الأجنبية لا سيما مع المصادر الإقليمية المتواuge ازيد عددها ودرجة اهتمامها بالسوق اليمنية وشكلت السياسة الارادفة لصادرها إلى السوق والربحية وضياف الدليل وتحسين الاتجاهية أضافة إلى الدليل الفعال الذي اتخذتها على صعيد المكانتة وتنمية الموارد البشرية مما شكل لها دافعاً مهماً مع استفادتها من فورات الحجم لتوسيع شبكة الفروع في مختلف الأحياء والمدن اليمنية مما يخدم الاستراتيجية الرامية بدخول قطاع التجارة بقوة حيث شكل انتشار الفروع والمكانتة عصريين أساسيين ودفع لزيادة ادخال خدمات مصرافية جديدة وتنوع المنتجات من أجل استغلال زبائن وعملاء جدد والتلوّن في عمليات التجارة وخدمات الشركات والخزينة بهدف زيادة حسنهما في السوق وتنوع مصادر دخلها وبالتالي تعزيز ربحيتها.

لكن يبقى امام المصادر اليمنية تحديات أساسية تتمثل في تطوير قدراتها الفنية وبلورة استراتيجية استثمارية ينبع منها على زيادة ارباحها بوتيرة مقبولة لا سيما في حال تراجع اسعار الفائدة على اذون الخزينة التي تشكل مصدر رئيسي لزيادة عظم المصادر في بلدنا حالياً في حال تعاظم دور المصادر الإقليمية في السوق وارتفاع حدة مراحتها ومنافستها للمصادر اليمنية.

د/ أحمد اسماعيل الباب
Ahmed albawab@hatmail.com

أشادت بمستوى تنفيذ بلادنا للتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة:

الاسكوا: اليمن حققت تقدماً في خلق مناخ اقتصادي أفضل

وأضافت اسکوا ان الحكومة اليمنية اتخذت العديد من الاجراءات ووضعت القوانين لخلق مناخ اقتصادي أفضل من أجل الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي المتواضع . نسيبي . وكانت الدراسة الى عدد من التوصيات رغم الامكانات المحدودة المتوفرة والبيئة سياساتها الاقتصادية الكبيرة التي اتبعتها منذ بدء تنفيذ برنامج الاصلاح الانشائي في العام ١٩٩٥م والتي تهدف الى الحافظة على وظيفة وتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الاستثمار لرفع نسبة النمو الاقتصادي وتخفيف نسبة ايجاد مناطق صناعية محظوظة ومتغيرة احجزوا بعنوان عرض وتقديم التقىم الذي واثقة استخدامها من قبل المستثمرين احرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج اصلاح البلدان الاقل نمواً للفترة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.

العمل لصالح اسکوا ان الحكومة اليمنية والاجتماعية لغربية اسیا اسکوا بالجهود الاشتراكية التي قامت بها الجمهورية اليمنية من اجل تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للدول الاقل نمواً الذي عقد في بروكسل العام ٢٠٠١م.

وأضافت اسکوا ان الحكومة اوصلت اهمها ضرورة ترخيص الحكومة على سياسة الاقتصادية الصناعية والظروف السياسية

تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الاستثمار لرفع

نسبة النمو الاقتصادي وتخفيف نسبة ايجاد مناطق صناعية محظوظة ومتغيرة

واتجاه استخدامها من قبل المستثمرين ايجور مقبولة.

مناقشة الجدوى الاقتصادية لمشروع التنمية الريفية بحضرموت

ل كوادر القطاع النفطي

فعاليات تدريبية

ل كوادر القطاع النفطي

ل كوادر القطاع النفطي</